

ضريبة الصمود

اقتصاد الرعاية المنزلية من عمل غير مرئي إلى عبء كارثي في زمن الحرب والنزوح

"دراسة في تحولات العمل غير المدفوع
على النساء، وزيادة عبء الرعاية في سياق
النزوح والهجرة، وأهمية الاعتراف
الاقتصادي والسياسي بها ضمن خطط
التعافي وإعادة الإعمار"

اعداد: أ. محمد عبدالله ابراهيم

"ضريبة الصمود"

اقتصاد الرعاية المنزلية من عمل غير مرئي إلى عبء كارثي في زمن الحرب والنزوح

"دراسة في تحولات العمل غير المدفوع على النساء، وزيادة عبء الرعاية في سياق النزوح والهجرة، وأهمية الاعتراف الاقتصادي والسياسي بها ضمن خطط التعافي وإعادة الإعمار"

اعداد: أ. محمد عبدالله ابراهيم

الفهـــرس

1. الإهداء
2. كلمة شكر وتقدير
3. **الفصل الأول: الملخص والمقدمة**
   a. الملخص التنفيذي
   b. المقدمة
4. **الفصل الثاني: الدراسات السابقة والسياسات الاقتصادية للنساء في السودان**
   a. الأدبيات حول العمل غير المدفوع واقتصاد الرعاية
   b. النساء في سياقات النزاع والنزوح
   c. فقر الوقت والعبء الجندري
   d. الفجوة البحثية وأهمية الدراسة الحالية
   e. مؤشرات مختارة للفجوة الجندرية والاقتصادية في السودان
5. **الفصل الثالث: مشكلة البحث وأسئلته**
   a. مشكلة البحث
   b. أسئلة البحث
6. **الفصل الرابع: أهداف وأهمية البحث**
   a. أهداف البحث
   b. أهمية البحث
7. **الفصل الخامس: حدود الدراسة ومصطلحاتها**
   a. حدود البحث
   b. مصطلحات الدراسة
8. **الفصل السادس: منهجية البحث**
   a. منهجية البحث
   b. تصميم العينة ونوع المقابلات
   c. النطاق الجغرافي
   d. أدوات جمع البيانات ومحاور التحليل
   e. الاعتبارات الأخلاقية
   f. ملاحظة منهجية حول حدود التعميم
9. **الفصل السابع: نتائج الدراسة**
   a. عرض مختصر للحالات وتحليل أولي للمقابلات
   b. خصائص المشاركات وسياقات العمل غير المدفوع
   c. التحليل الموضوعاتي للمقابلات
   d. فقر الوقت: من زيادة المهام إلى فقدان السيطرة على اليوم
   e. الرعاية كبديل للخدمات المنهارة
   f. الدخل الهش والعمل غير الرسمي
   g. الصحة الجسدية والنفسية بوصفها كلفة غير محسوبة
   h. اقتباسات دالة من المقابلات
   i. التحليل المقارن والتقاطعي بين الحالات
   j. الرعاية غير المدفوعة كدعم غير معلن للاقتصاد
   k. ترويض العدم: الابتكار القسري في مواجهة الانهيار
10. **الفصل الثامن: مناقشة النتائج**
    a. خصخصة الأزمة وترحيل كلفة الدولة إلى المنزل
    b. التقاطعية كمدخل لفهم اختلاف التجارب
    c. العمل غير المأجور كركيزة خفية للاقتصاد الكلي

d. من الصمود إلى المساءلة
11. الفصل التاسع: الاستنتاجات والتوصيات
a. الاستنتاجات
b. التوصيات
c. فقرة ختامية
12. فصل العاشر: الملاحق
a. الملحق (أ): دليل أسئلة المقابلات
13. الفصل الحادي عشر: قائمة المراجع

الإهداء

إلى النساء السودانيات،
اللواتي يحملن الوطن على أكتافهن في المنافي والملاجئ، ويمضين بالحياة قدماً رغم قسوة التحديات؛

إلى من يطوعن العدم ليصنعن منه حياة،
ومن ضاق بهنّ المكان فاتسعت أرواحهن،
واشتد عليهن الزمن فازدادت عزائمهن صلابة؛

إلى كل امرأة حاولت الحرب أن تُطفئ صوتها،
فحولته نوراً يهتدي به الآخرون ..

نهدي هذا العمل،
اعترافاً بقوتكنّ واحتفاء بكرامتكنّ،
وإيماناً بأن حضوركنّ هو المعنى الأصدق للحياة.

كلمة شكر وتقدير

بامتنان يليق بعمق التجربة وصدق الرواية، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى النساء الثماني اللواتي منحن هذه الدراسة روحها ومعناها. لقد شاركننا قصصهن بشجاعة وصدق عار من التجميل فكنّ أكثر من مجرد مشاركات؛ كنّ شاهدات على الألم وصانعات للأمل في آن معاً. بوعيهنّ وجرأتهنّ وصدقهنّ ولد هذا العمل، ومن خلال أصواتهنّ اكتسب معناه الإنساني الأعمق.
ونعرب عن امتناننا الخالص لمبادرة "مطمورة" التي وفرت الإطار الحاضن لهذا الجهد مؤمنة بأن المعرفة فعل مقاومة وأن الإصغاء ليس تعاطفاً عابراً، بل فعل إنصاف وضرورة لفهم الواقع وصونه من النسيان.
كما يتصل الشكر بالباحثات والعاملات الميدانيات اللواتي يواصلن أداء رسالتهن في ظروف أمنية وإنسانية بالغة التعقيد؛ حيث يغدو العمل الميداني التزاماً أخلاقياً ويتحول الإصرار إلى صورة من صور الصمود.
إلى كل من أسهمت بفكرة أو وقت أو جهد أو دعم، نرفع هذا الشكر الصادق؛ تقديراً لدور لا تختزله الكلمات لكنه يتجلى حياً في كل صفحة من هذا العمل.

الفصل الأول: الملخص والمقدمة

الملخص التنفيذي

يتناول هذا المقال البحثي التحولات الهيكلية التي طرأت على اقتصاد الرعاية في السودان عقب اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، من منظور الاقتصاد السياسي النسوي ونظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي بوصفها الإطار الذي يفسر الكيفية التي استمرت بها الحياة اليومية رغم الانهيار المؤسسي الشامل. [2][3]

يعتمد المقال منهجية نوعية تحليلية تستند إلى ثماني دراسات حالة لنساء نازحات ولاجئات داخل السودان وخارجه، مدعومة ببيانات دولية حول العمل غير المأجور واستخدام الوقت، وتكشف النتائج في ضوء هذه العينة النوعية والبيانات المتاحة، عن تفاقم فقر الوقت لدى النساء المشاركات في سياق تشير فيه بيانات الرعاية إلى فجوة واسعة بين النساء والرجال في أعمال الرعاية غير المأجورة. [6][8]

كما تظهر النتائج أن تضخم أعباء الرعاية رغم طابعه الاستنزافي أسهم في إعادة تشكيل بعض العلاقات الجندرية داخل الأسرة والمجتمع، مع بروز وعي نسوي متزايد بالسيادة على الزمن والموارد وتراجع أنماط الدعم غير المشروط للولاية الذكورية في صنع القرار الأسري، ويؤكد المقال أن ما يوصف بـ"صمود" المجتمع السوداني يستند فعلياً إلى كلفة اجتماعية غير معترف بها تتحملها النساء من صحتهن وزمنهن واستقلاليتهن الاقتصادية.

ويخلص المقال إلى أن الاعتراف باقتصاد الرعاية وإدماجه في سياسات التعافي وإعادة الإعمار والعدالة الانتقالية لا يعد خياراً حقوقياً فحسب، بل شرطاً استراتيجياً لتحقيق سلام مستدام وتنمية عادلة في السودان ما بعد النزاع، بما يسهم في إعادة تعريف مفاهيم القيمة والعمل والمواطنة في سياق ما بعد الحرب. [8]

المقدمة

في لحظة الانهيار الشامل التي أعقبت اندلاع حرب 15 أبريل 2023 في السودان، لم يكن السؤال المركزي هو كيف سقطت الدولة، بل كيف لم يسقط المجتمع معها. فبينما انهارت مؤسسات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، واستبدلت السياسات العامة بمنطق البقاء اليومي، استمرت الحياة داخل فضاءات غير مرئية: "غرف مكتظة في مدن النزوح، مخيمات لجوء مؤقتة، مطابخ جماعية، وشبكات رعاية غير رسمية".

ينطلق هذا المقال من منظور الاقتصاد السياسي النسوي ونظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي، وهي مقاربة ترى أن استمرار الاقتصاد والمجتمع لا يقوم فقط على العمل المأجور والأسواق، بل أيضاً على أعمال الرعاية اليومية غير المدفوعة التي تحفظ الحياة وتجدد قوة العمل وتعيد إنتاج المجتمع.

يجادل المقال بأن الحرب لم تدمر الاقتصاد فحسب، بل أعادت تنظيمه عبر ما يمكن تسميته بـ"خصخصة الأزمة"، حيث جرى ترحيل أعباء الخدمات العامة المنهارة؛ من صحة وتعليم وغذاء ورعاية نفسية إلى المجال المنزلي، فتحملتها النساء دون أجر أو

حماية أو اعتراف، وتلتقي هذه القراءة مع ملاحظات حول انتقال أعمال الرعاية غير المدفوعة إلى قلب إعادة الإنتاج الاجتماعي في حرب السودان.

غير أن هذا الاستنزاف لا ينتج الخضوع وحده، بل يفتح مساحات جديدة للوعي والمساءلة. فمع تضخم أعباء الرعاية بدأت "سلطة الرعاية" نفسها تعيد تشكيل علاقات القوة داخل الأسرة والمجتمع، محدثة تصدعات في البنى الأبوية التقليدية ومولدة تطلعات نسوية نحو الاستقلال الاقتصادي والسيادة على القرار، وهكذا تتحول الرعاية من واجب عاطفي مفروض إلى ممارسة ذات دلالة سياسية، ومن نشاط خاص إلى ساحة صراع حول معنى العمل والقيمة والعدالة.

يسعى هذا المقال إلى قراءة هذه التحولات عبر تحليل نوعي يستند إلى مقابلات معمقة مع نساء في سياقات نزوح ولجوء متعددة، مدعوماً ببيانات دولية وإقليمية حول اقتصاد الرعاية والعمل غير المأجور، وهو لا يهدف إلى توثيق المعاناة فحسب، بل إلى إعادة طرح سؤال جوهري على صناع القرار ماذا يعني التعافي في بلد لم يتبق فيه ما يعاد بناؤه سوى زمن النساء وأجسادهن؟ ومن هذا المنطلق، يدعو المقال إلى الاعتراف باقتصاد الرعاية بوصفه قطاعاً استراتيجياً ينبغي أن يكون في صميم مسارات إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية لا بوصفه هامشاً إنسانياً، بل أساساً لعقد اجتماعي جديد في السودان.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة والسياسات الاقتصادية للنساء في السودان

تناولت الأدبيات المعرفية حول العمل غير المدفوع والاقتصاد النسوي وإعادة الإنتاج الاجتماعي مجموعة من الدراسات التي تعكس تنوعاً في المقاربات والمنهجيات، لكن مع وجود فجوة واضحة في الربط المنهجي بين السياقات الحربية والنزوح وعمل الرعاية غير المدفوع بوصفه تكلفة سياسية واقتصادية، وللوصول إلى فهم شامل للسياق الذي يتعامل معه هذا المقال يمكن قراءة الدراسات السابقة ضمن ثلاث مسارات رئيسية: [2][3][8]

أولاً: الأدبيات حول العمل غير المدفوع واقتصاد الرعاية

تعد أعمال الرعاية المنزلية من أهم أشكال العمل غير المأجور، وتشكل جزءاً مركزياً في عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي التي تبقي المجتمعات تعمل في غياب تدخلات الدولة، وقد سلطت العديد من الدراسات النسوية الضوء على أن هذا النوع من العمل لا ينبغي النظر إليه كنشاط هامشي داخل الأسرة، بل كقيمة اقتصادية واجتماعية فعلية تؤثر في توزيع الموارد وتنظيم الوقت واستدامة قوة العمل، وفي هذا الإطار يشير تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة في السودان إلى أن أعمال الرعاية غير المدفوعة تشكل عبئاً مركزياً تنقله النساء إلى المجال المنزلي ويؤكد ضرورة الاعتراف بها كجزء من الحسابات الاقتصادية الوطنية من أجل وضع سياسات متعددة الأبعاد تعالج عدم التكافؤ بين الجنسين في توزيع العمل والزمن. [2][8]

توسع الأدبيات النظرية المختلفة مفهوم العمل غير المأجور ليشمل الفروق بين العمل المأجور وغير المأجور، وكيف تؤثر السياسات النيو ليبرالية في تعزيز الانقسام الجندري للعمل على نحو يضغط على النساء بتكثيف أعباء الرعاية دون أجر. غير أن معظم هذه الدراسات تبقى تحليلية على المستوى النظري أو الإقليمي، وتقل فيها التركيزات النوعية على التجربة اليومية للنساء في سياقات أزمات ممتدة أو نزاعات مسلحة. [2][5]

ثانياً: النساء في سياقات النزاع والنزوح

ركزت الدراسات المتعلقة بالنزاعات والحروب في دول العالم بشكل عام على تجارب النساء من زاوية الحماية من العنف واللجوء والوضع الإنساني، أكثر من تناول أدوارهن كفاعلات اقتصاديات يتحملن كلفة العمل غير المأجور، مما جعل الدراسة النقدية لمسألة الرعاية غير المدفوعة في سياقات النزوح أقل وضوحاً في الخطاب السياسي، وفي حالة السودان تشير بعض الدراسات إلى أن الحرب والنزوح لا يؤديان فقط إلى زيادة أعباء النساء، بل يغيران طبيعة عملهن حيث تضطر النساء إلى أداء أدوار كانت في السابق تقع ضمن مسؤوليات مؤسسات الدولة أو الهيئات الرسمية، مثل التعليم غير الرسمي في المنزل ورعاية

المرضى داخل الأسرة والمشاركة في أنشطة الإغاثة المجتمعية، وهو ما يشير إلى أن النزوح يعيد تشكيل معايير الرعاية والعمل غير المأجور في الوقت نفسه الذي يعيد ترتيب علاقات القوة في الأسرة والمجتمع. [1][6]

بيد أن هذه الدراسات تظل غالباً وصفية ولا تمتد إلى تحليل سياسي شامل يربط بين خصخصة الأزمة وترحيل أعباء الدولة، وتحميل الزمن إلى النساء كتكلفة غير مرئية تثقل كاهلهنّ في سياقات طويلة الأمد مثل النزاع الذي تشهده السودان منذ أبريل 2023. [3][5]

ثالثاً: فقر الوقت والعبء الجندري

أصبح مفهوم "فقر الوقت" أحد الأدوات التحليلية المهمة في فهم توزيع العمل بين الجنسين، وقد استخدم في دراسات متعددة لمعرفة كيف يستنزف زمن النساء عبر الجمع بين العمل المأجور وغير المأجور، وحيث تظهر الدراسات أن النساء في المجتمعات منخفضة الدخل ينفقن غالباً أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أعمال الرعاية غير المدفوعة، وأن هذا الفقر الزمني يؤثر على فرصهن في التعليم والعمل المأجور والصحة النفسية والجسدية، ومع ذلك فإن تطبيق هذا المفهوم في سياقات النزوح والحروب ما يزال محدوداً، ولا يفكك الكيفية التي يصبح فيها الزمن نفسه مورداً سياسياً مستنزفاً يستخدم لتعويض غياب الخدمات الأساسية.

تؤكد هذه الأدبيات على أهمية النظر إلى الزمن بوصفه عنصراً اقتصادياً جندرياً يمكن قياسه وربطه بالتوزيعات الهيكلية للقوة، لكنها تفتقر إلى تحليل جذري للتحولات البنيوية التي تفرضها السياسات الاقتصادية، أو السياقات الحربية طويلة الأمد على الأسواق وسيرورة الحياة اليومية، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال التركيز على مفهوم "ضريبة الصمود" بوصفه تكلفة مركبة تدفعها النساء من زمنهنّ وأجسادهنّ وصحتهنّ في سياق الحرب والنزوح. [7][8]

رابعاً: الفجوة البحثية وأهمية الدراسة الحالية

على الرغم من الوجود المتنامي في الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد النسوي ورعاية العمل الغير مدفوع ودراسات الزمن، فإن الفجوة البحثية الأساسية تكمن في الربط المنهجي بين هذه المفاهيم في سياق نزاعات طويلة الأمد كما هو الحال في السودان، حيث لا ترتبط زيادة أعباء الرعاية فقط بتغير في حجم العمل، بل بتحول في نوعه وظروفه وعلاقته بالزمن والسياسات الاقتصادية المناهضة للنوع الاجتماعي، وتبرز دراسات هذا المقال في سده لهذه الفجوة من خلال: [2][3][8]

- توثيق تجارب نوعية مع النساء النازحات واللاجئات عبر مواقع متعددة (داخل السودان وفي تشاد وأوغندا)،
- تحليل كيفية استنزاف الزمن كتكلفة بطيئة وغير مرئية،
- إظهار كيفية يعيد النزوح والهجرة إعادة تشكيل العمل غير المدفوع إلى ما هو أبعد من عبء فردي ليصبح مكوناً مركزياً في الاقتصاد السياسي للحرب.

بناءً على ذلك فإن هذه الدراسة ليست مجرد تكرار أو تلخيص لمحددات العمل غير المدفوع، بل تضع أصوات النساء وتجاربهنّ في صميم التحليل البنيوي، وتربط بين الزمن والسلطة والسياسات الاقتصادية بوصفها محددات بنيوية لرعاية العمل غير المدفوع في سياق النزاع. [2][3]

جدول (1): مؤشرات مختارة للفجوة الجندرية والاقتصادية في السودان (2024 - 2025)

المؤشر	القيمة / الحالة	الدلالة التحليلية	المصدر
مؤشر المرأة والسلام والأمن (WPS)	29.4 (الأدنى في أفريقيا)	هشاشة قصوى في أوضاع النساء في سياق النزاع، وضعف الحماية والمشاركة	UN Women
متوسط الزمن اليومي في أعمال الرعاية غير المأجورة (نساء)	263 دقيقة	استنزاف زمني حاد يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعمال الرعاية	UN Women Africa, n.d.
متوسط الزمن اليومي في أعمال الرعاية غير المأجورة (رجال)	78 دقيقة	فجوة جندرية كبيرة في توزيع العمل غير المأجور	UN Women Africa, n.d.
انكماش الناتج المحلي الإجمالي (2023)	-20%	انهيار اقتصادي يضاعف الاعتماد على العمل غير المدفوع داخل الأسر	World Bank
نسبة النساء بين النازحين داخلياً	56%	تأنيث النزوح وتزايد أعباء الرعاية في سياقات الهشاشة	IOM

تكشف المؤشرات الواردة في جدول (1) عن بنية غير متكافئة للاقتصاد السوداني في زمن الحرب، حيث تتقاطع الهشاشة الجندرية مع الانكماش الاقتصادي والنزوح القسري لتنتج نمطاً مركباً من الاستنزاف يقع بصورة خاصة على النساء. فاحتلال السودان مرتبة متدنية في مؤشر المرأة والسلام والأمن لا يعكس ضعف الحماية والمشاركة فحسب، بل يشير أيضاً إلى تراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو فراغ جرى تعويضه جزئياً عبر عمل الرعاية غير المأجور داخل الأسر. [4] [6] [8]

وتتضح هذه الفجوة في أن النساء يقضين أكثر من ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أعمال الرعاية اليومية في ظل اقتصاد منكمش ونزوح واسع وانهيار للخدمات، وعليه لا تبدو هذه المؤشرات مجرد اختلالات اجتماعية عابرة، بل دليلاً على بنية اقتصادية غير مرئية تدار عبر زمن النساء وجهدهن وصحتهن، وتشكل جوهر ما تسميه هذه الدراسة بـ"ضريبة الصمود" لوصف الكلفة المركبة التي تتحملها النساء لضمان استمرار الحياة اليومية في ظل الحرب وانهيار الخدمات. [7] [8]

الفصل الثالث: مشكلة البحث وأسئلته

مشكلة البحث

لا تكمن إشكالية هذا البحث في غياب البيانات حول معاناة النساء السودانيات، بل في العمى البنيوي الذي يحكم السياسات الاقتصادية الكلية تجاه العمل الذي يبقي المجتمع حياً في زمن الحرب. ففي أعقاب نزاع أبريل 2023، تضررت مؤسسات الدولة المسؤولة عن الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بينما لم يقابل ذلك إعادة نظر كافية في كيفية توزيع الأعباء الناتجة عن هذا الانهيار. [3] [5] [8]

تتمثل المشكلة المركزية في أن هذا العمل الذي يشكل فعلياً البنية التحتية الخفية لإعادة الإنتاج الاجتماعي لا يزال غائباً عن الحسابات الاقتصادية الرسمية، وعن سياسات التعافي وإعادة الإعمار، وعن خطاب العدالة الانتقالية ذاتها. فبينما يقاس الانكماش الاقتصادي بلغة الناتج المحلي والخسائر المادية، تترك الكلفة الحقيقية للانهيار المتمثلة في الزمن المستنزف والصحة المتآكلة والاستقلال الاقتصادي المؤجل للنساء خارج مجال الرؤية العامة، وكذا يتحول الصمود المجتمعي من قيمة أخلاقية مشاد بها إلى ضريبة غير معلنة تدفعها النساء يومياً من أجسادهن وحياتهن الخاصة. [2] [8]

ويزداد هذا التهميش تعقيداً في سياقات النزوح واللجوء، حيث تتضخم أعمال الرعاية لتشمل تأمين الغذاء والمياه والطاقة والتعليم الموازي والطب البديل والرعاية النفسية، في ظل تراجع الخدمات العامة واتساع الاحتياج الإنساني، ومن هنا تنبع إشكالية هذا البحث من التناقض الصارخ بين الدور المحوري الذي تؤديه النساء في إدارة البقاء، والإقصاء المنهجي لهذا الدور من السياسات الاقتصادية الكلية، ويجادل البحث بأن استمرار هذا الإقصاء لا يهدد فقط الاستقرار الاقتصادي والنفسي للنساء، بل يقوض إمكانات التعافي الوطني ذاتها، عبر بناء مستقبل يعتمد مرة أخرى على استنزاف غير مرئي لزمن النساء وصحتهن، ومن ثم يطرح البحث سؤالاً جوهرياً .. كيف يمكن الحديث عن تعاف وعدالة انتقالية في السودان دون الاعتراف باقتصاد الرعاية بوصفه موقعاً مركزياً للصراع الاقتصادي والسياسي في زمن الحرب؟ [8] [6]

أسئلة البحث

1. كيف أسهم نزاع أبريل 2023 وما ترتب عليه من نزوح ولجوء في إعادة تشكيل اقتصاد الرعاية في السودان، ناقلاً إياه من عمل اجتماعي مهمش إلى عبء وجودي كارثي تتحمله النساء بوصفه شرطاً للبقاء المجتمعي؟
2. ما أنماط واستراتيجيات "ترويض العدم" التي ابتكرتها النساء السودانيات في سياقات النزوح واللجوء لمواجهة الغياب شبه الكامل للخدمات الأساسية، وكيف أعادت هذه الممارسات تعريف حدود الرعاية والعمل والابتكار القسري؟
3. إلى أي مدى يمكن أن يسهم الاعتراف الاقتصادي والسياسي بعمل الرعاية غير المأجور في إعادة صياغة سياسات التعافي، وإعادة الإعمار والعدالة الانتقالية في السودان، بما يتجاوز المقاربات الإغاثية التقليدية؟

الفصل الرابع: أهداف وأهمية البحث

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- توثيق التحولات الهيكلية في حجم وطبيعة مهام الرعاية المنزلية غير المأجورة التي تؤديها النساء السودانيات في سياقات الحرب والنزوح واللجوء، بوصفها مكوناً مركزياً لإعادة الإنتاج الاجتماعي في ظل انهيار مؤسسات الدولة.
- تحليل أنماط الابتكار النسوي القسري في مجالات التعليم المنزلي والطب البديل وإدارة الموارد الشحيحة، باعتبارها استجابات معيشة لانهيار الخدمات العامة، لا ممارسات فردية معزولة.
- تقديم قراءة من الاقتصاد السياسي النسوي تربط بين الخبرة اليومية المعاشة للنساء السودانيات وبين التحولات الكلية في بنية الاقتصاد السوداني خلال الحرب بما يكشف آليات خصخصة الأزمة وترحيل كلفها إلى المجال المنزلي.
- بلورة توصيات سياساتية قابلة للإدماج في خطط التعافي وإعادة الإعمار والعدالة الانتقالية، تهدف إلى الاعتراف الاقتصادي والسياسي بعمل الرعاية غير المأجور بوصفه قطاعاً استراتيجياً لا غنى عنه لاستدامة التعافي الوطني.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه توثيقاً تحليلياً لمرحلة مفصلية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للسودان، حيث تكشف الحرب والنزوح عن بنى غير مرئية حافظت على استمرار الحياة في غياب الدولة، ويقدم البحث منظوراً من الاقتصاد السياسي النسوي يتجاوز المقاربات الإنسانية التقليدية ويسهم في إعادة تموضع النساء بوصفهن فاعلات اقتصاديات لا مجرد متلقيات للدعم.

وتتجلى أهمية البحث في الآتي:

- إعادة تعريف القيمة الاقتصادية لعمل الرعاية غير المأجور في سياقات النزاع والانهيار المؤسسي من خلال كشف دوره الحيوي في إعادة الإنتاج الاجتماعي ومنع التفكك المجتمعي.
- توفير قاعدة معرفية تحليلية لصناع السياسات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الإنسانية، تساعد في تصميم تدخلات أكثر فاعلية واستجابة للنوع الاجتماعي، تقوم على الاعتراف بالأعباء الفعلية التي تتحملها النساء لا على افتراضات محايدة جندرياً.
- الإسهام في سد فجوة معرفية في الأدبيات الأكاديمية حول الاقتصاد السياسي النسوي في مناطق النزاع عبر تقديم دراسة حالة سودانية معمقة تربط بين التجربة المعاشة والتحليل الكلي للاقتصاد السياسي.

الفصل الخامس: حدود الدراسة ومصطلحاتها

حدود البحث

يحدد هذا البحث نطاقه التحليلي ضمن الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:**

يركز البحث على مقاربة الاقتصاد السياسي النسوي مع اهتمام خاص بعمل الرعاية المنزلية غير المأجور بوصفه أحد أعمدة إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتحليل الكيفية التي أعادت بها الحرب والنزوح تشكيل هذا العمل وتحويله إلى عبء اقتصادي واجتماعي مضاعف على النساء.

- **الحدود الزمانية:**

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من اندلاع نزاع أبريل 2023 وحتى فبراير 2026، باعتبارها مرحلة تشكل وتحول عميق في بنية الاقتصاد المنزلي وأنماط الرعاية في السودان.

- **الحدود المكانية:**

تشمل الدراسة مناطق مختارة من النزوح الداخلي في السودان، لا سيما شرق النيل ونيالا ورهيد البردي إضافة إلى سياقات اللجوء في أوغندا وتشاد، وقد اختيرت هذه المواقع بوصفها مساحات تعكس تنوع أنماط التهجير وتباين ظروف المعيشة، واختلاف أشكال الاستجابة اليومية لأعباء الرعاية في سياقات النزوح واللجوء.

مصطلحات الدراسة

يعتمد هذا المقال البحثي على مجموعة من المفاهيم التحليلية التي تستخدم بالمعاني التالية:

- ضريبة الصمود: تشير إلى الكلفة المركبة الزمنية والجسدية والنفسية التي تتحملها النساء المشاركات لضمان استمرارية الحياة اليومية وبقاء الأسر والمجتمعات في سياقات النزاع في ظل غياب الدولة وانهيار الخدمات العامة، ويمثل المفهوم امتداداً تحليلياً لفكرة إعادة الإنتاج الاجتماعي وعمل الرعاية غير المدفوع. [2] [8]
- فقر الوقت: حالة من الاستنزاف الزمني المزمن تنتج عن تضخم أعباء الرعاية والعمل غير المأجور بما يحرم النساء من الوقت المخصص للعمل المأجور أو الراحة أو الاستثمار في التعليم والتخطيط للمستقبل الاقتصادي. [7] [8]
- ترويض العدم: مفهوم تحليلي يصف استراتيجيات الابتكار القسري التي تطورها النساء لمواجهة الغياب شبه الكامل للخدمات الأساسية عبر خلق بدائل معيشية في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، من موارد شحيحة أو معدومة.

- إعادة الإنتاج الاجتماعي: يشمل مجمل الأنشطة اليومية الضرورية للحفاظ على الحياة البشرية وتجديد قوة العمل، مثل الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن والدعم العاطفي، وهو عمل غالباً غير مأجور وغير معترف به اقتصادياً وتتحمله النساء بشكل غير متكافئ. [2]

الفصل السادس: منهجية البحث

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي التحليلي، بوصفه الأنسب لفهم التجارب المعاشة وتحليل التحولات العميقة التي طرأت على عمل الرعاية غير المأجور في سياق الحرب والنزوح، وتم استخدام دراسات الحالة (Case Studies) كأداة مركزية لتفكيك العلاقة بين الانهيار المؤسسي للدولة، وتصاعد أعباء الرعاية، وتحول النساء إلى فاعلات أساسيات في اقتصاد البقاء.

استند البحث إلى ثماني مقابلات مع نساء سودانيات متأثرات مباشرة بالحرب، أُجريت خلال الفترة الممتدة من 17 يناير إلى 3 فبراير 2026، بما يتيح قراءة حديثة ومتقاطعة بين النزوح الداخلي واللجوء الخارجي.

تصميم العينة ونوع المقابلات

- عدد المقابلات: 8 مقابلات متعمقة.
- نوع المقابلات: 4 مقابلات شخصية (وجهاً لوجه)، 4 مقابلات عبر الاتصال (الإنترنت)، وذلك مراعاة للقيود الأمنية والجغرافية المرتبطة بسياق النزاع والنزوح.

النطاق الجغرافي: شملت المقابلات مواقع متعددة تعكس تنوع تجارب النساء بين النزوح الداخلي واللجوء، بما يتيح مقارنة أثر اختلاف السياقات الجغرافية والإنسانية على أعباء الرعاية والعمل غير المأجور.

المقابلات الشخصية:

- مقابلتان في مخيم كرياندنقو للاجئين – مقاطعة بيالي، أوغندا.
- مقابلتان في مدينة كمبالا، أوغندا.

المقابلات عبر الاتصال:

- محلية شرق النيل – بحري، ولاية الخرطوم.
- محليتا نيالا ورهيد البردي – ولاية جنوب دارفور.
- لاجئات سودانيات مقيمات في جمهورية تشاد.

أدوات جمع البيانات ومحاور التحليل

أُستخدمت أسئلة مفتوحة وشبه مهيكلة صممت لالتقاط التحولات اليومية الدقيقة في حياة المشاركات، وركزت على المحاور التالية:

- التغير في عدد ساعات العمل اليومي قبل الحرب وبعدها.
- المهام الجديدة التي اضطرت النساء إلى القيام بها نتيجة انهيار الخدمات.
- مظاهر الإرهاق الجسدي والنفسي و"فقر الوقت".

- استراتيجيات الوصول إلى الموارد الأساسية "الماء، الغذاء، الدواء".
- آليات الابتكار القسري و"ترويض العدم" في الصحة والتعليم والغذاء.

الاعتبارات الأخلاقية

تم الالتزام بمبادئ وأخلاقيات البحث النوعي، بما يشمل الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركات قبل إجراء المقابلات، وضمان السرية التامة من خلال حجب الأسماء الكاملة وأي معلومات قد تكشف عن هوياتهن، إضافة إلى استخدام السرديات لأغراض تحليلية بحتة دون تعريض المشاركات لأي مخاطر أمنية أو اجتماعية محتملة.

وقد استخدم نموذج موافقة على المشاركة في البحث، يوضح للمشاركات الغرض من الدراسة، وطبيعة المشاركة، وحقهن في الامتناع عن الإجابة أو الانسحاب في أي وقت، وضمان سرية الهوية، واستخدام الرموز أو الأسماء المستعارة بدلاً من الأسماء الحقيقية، وعدم تسجيل الصوت إلا بموافقة صريحة. وجاء ذلك اتساقاً مع مبادئ البحث الأخلاقي في سياقات النزاع والنزوح، وبما يضمن احترام كرامة المشاركات وحمايتهن من أي ضرر محتمل.

وجرى تحليل البيانات النوعية عبر مقاربة تفسيرية/موضوعاتية تربط بين السرديات الفردية والإطار النظري للاقتصاد السياسي النسوي وإعادة الإنتاج الاجتماعي، بما يتيح الانتقال من مستوى التجربة الشخصية إلى فهم بنيوي أوسع للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في السودان في سياق النزاع.

ملاحظة منهجية حول حدود التعميم

تعتمد هذه الدراسة على عينة نوعية محدودة مكونة من ثماني مقابلات مع نساء سودانيات في سياقات نزوح ولجوء مختلفة. لذلك لا تقدم النتائج بوصفها تمثيلاً إحصائياً عاماً لكل النساء السودانيات، بل بوصفها قراءة تحليلية لتجارب محددة تكشف أنماطاً متكررة في كيفية انتقال أعباء الرعاية والعمل غير المأجور إلى المجال المنزلي في ظروف الحرب، وتكتسب قيمة النتائج من عمق السرديات وتنوع المواقع والأوضاع الأسرية والاقتصادية للمشاركات لا من حجم العينة أو قابليتها للتعميم الكمي.

الفصل السابع: نتائج الدراسة

عرض مختصر للحالات وتحليل أولي للمقابلات

تعرض هذه النتائج خلاصات مركزة لثماني مقابلات أُجريت مع مشاركات يعشن أوضاعاً مختلفة من النزوح الداخلي واللجوء، وبدلاً من تقديم السرديات كاملة، جرى تلخيص كل حالة في ضوء موقعها الاجتماعي والاقتصادي مع إدماج اقتباسات قصيرة داخل التحليل لإبراز ملامح التجربة كما عبرت عنها المشاركات أنفسهن.

ويهدف هذا العرض إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات وتحليل كيفية تقاطع عوامل النزوح وفقدان الدخل وتغير الأدوار الأسرية والوضع الصحي والموقع الجغرافي، في تشكيل أعباء الرعاية غير المدفوعة. كما يسعى إلى ربط هذه التجارب الفردية بالتحولات الأوسع في اقتصاد الرعاية والعمل غير المدفوع في سياق الحرب.

جدول (2): خصائص المشاركات وسياقات العمل غير المدفوع

الدلالة التحليلية	التحول بعد الحرب	الوضع قبل الحرب	الموقع/السياق	الرمز
فقر وقت حاد وانتقال كلفة البقاء إلى الجسد والعمل المنزلي	عمل منزلي مأجور وغسيل ودق بهارات ورعاية سبعة أطفال	بيع خضروات وإدارة منزل كبير	رهيد البردي بعد النزوح من الفاشر	ح م ص
تقاطع الترمل والفقر وانعدام الخدمات مع عبء الرعاية	جمع حطب وجلب ماء وغسيل وتدبير علاج منزلي	حياة أسرية أكثر استقراراً قبل فقدان الزوج ووسيلة النقل	جنوب دارفور/نيالا وما حولها	خ م
تعطل التعليم وتحول الشابة إلى معيلة ومقدمة رعاية	رعاية إخوة وأطفال أخت وتعليم منزلي وعمل متقطع	طالبة جامعية وعاملة بدخل محدود	انجمينا/ تساد	ب ا م ع
انتقال من العمل الرسمي إلى اقتصاد معيشي غير مستقر	مشروع قهوة وشاي ورعاية طفلين ودخل يومي هش	عاملة مصنع بدوام منتظم	شرق النيل بعد النزوح والعودة	م ع ي
اللجوء يحول الرعاية إلى بديل عن الحماية الاجتماعية	عمل في مطعم ومهام رعاية مع انقطاع المساعدات	حياة منزلية في أم درمان ودخل أسري سابق	مخيم كرياندنقو/أوغندا	ر م
تحول الأسرة إلى وحدة إنتاج منزلية في المخيم	زراعة محدودة وبيع أطعمة شعبية ورعاية داخل المخيم	فراشة في مؤسسة حكومية وزوج معلم	مخيم كرياندنقو/أوغندا	ح ع ا
تقاطع اللجوء الحضري والمرض المزمن وكلفة الخدمات	دكان صغير وساعات عمل طويلة وتمويل تعليم وعلاج	معلمة وزوج تاجر	كمبالا/أوغندا	ك ا
الإقصاء الاقتصادي لا يظهر فقط في كثافة العمل بل في منع الاستقلال	تعليم مؤجل وحاجز لغة وقيود أسرية على العمل	طالبة جامعية	كمبالا/أوغندا	ي س ي

التحليل الموضوعاتي للمقابلات

1. **فقر الوقت**: من زيادة المهام إلى فقدان السيطرة على اليوم

تكشف المقابلات أن فقر الوقت لدى المشاركات لم ينتج عن الفقر الاقتصادي وحده، بل عن تراكم مهام الرعاية والعمل المعيشي في وقت واحد. ففي حالة (ح م ص)، انتقل اليوم من بيع الخضروات وإدارة المنزل إلى سلسلة ممتدة من الغسيل اليدوي ودق البهارات وجلب الماء وإعداد الطعام ورعاية سبعة أطفال، وتلخص المشاركة هذا التحول بقولها "الساعة هنا ما عندها قيمة"، وهي عبارة لا تشير إلى طول ساعات العمل فقط، بل إلى فقدان السيطرة على تنظيم اليوم.

وتظهر النتيجة نفسها في حالة (خ م) من زاوية مختلفة؛ إذ أدى فقدان الزوج ووسيلة النقل إلى جعل الجسد بديلاً عن السوق والخدمة العامة ووسيلة الحركة. فاليوم يبدأ مع الفجر ولا ينتهي إلا في وقت متأخر من الليل، بما يعني أن عبء الرعاية لا يظهر فقط في عدد المهام، بل في غياب أي وقت قابل للاستخدام في الراحة أو التخطيط أو العمل المأجور المستقر.

2. الرعاية كبديل للخدمات المنهارة

توضح المقابلات أن المشاركات لم يؤدين مهام منزلية تقليدية فحسب، بل تحملن وظائف كانت تقوم بها مؤسسات عامة أو خدمات سوقية مثل التعليم والرعاية الصحية الأولية والدعم النفسي وتدبير الغذاء، ففي حالة (ب ا م ع)، أدى النزوح واللجوء إلى تحولها من طالبة جامعية وعاملة بدخل محدود إلى معيلة ومقدمة رعاية لإخوتها وأطفال أختها، كما اضطلعت بدور "المعلمة البديلة" بعد تعطل التعليم.

وفي سياق اللجوء داخل المخيمات تظهر هذه النتيجة بوضوح في حالتي (ر م) و(ح ع ا)؛ إذ لا تقتصر الرعاية على الطبخ والتنظيف، بل تشمل تدبير العلاج في ظل نقص الدواء ومتابعة الأطفال في بيئة تعليمية ولغوية جديدة والعمل داخل المخيم أو حوله لتغطية احتياجات لا توفرها المساعدات بصورة كافية، وتلخص إحدى المشاركات مستوى الاحتياج بقولها "أكل، شرب، علاج"، بما يعكس انكماش سقف التوقعات إلى أساسيات البقاء.

3. الدخل الهش والعمل غير الرسمي

في أغلب الحالات لم يؤد دخول المشاركات في أنشطة مدرة للدخل إلى تخفيف عبء الرعاية، بل أضاف طبقة جديدة من العمل فوق المهام المنزلية في (م ع ي)، التي كانت تعمل في مصنع قبل الحرب انتقلت إلى مشروع صغير للقهوة والشاي مع استمرار مسؤوليات رعاية الطفلين والعمل المنزلي، وتكشف حالتها أن فقدان العمل الرسمي لا يعني الخروج من الاقتصاد، بل الانتقال إلى اقتصاد يومي هش، بلا حماية اجتماعية أو ساعات عمل محددة أو ضمان للدخل.

وتتضح النتيجة نفسها في حالة (ك ا) في كمبالا، حيث ساعد الدكان الصغير في تمويل التعليم والعلاج لكنه تطلب ساعات عمل طويلة، وأعاد إنتاج ضغط الرعاية داخل مكان العمل ذاته، لذلك لا ينبغي قراءة المشاريع الصغيرة دائماً بوصفها تمكيناً اقتصادياً كاملاً؛ ففي بعض الحالات تكون استراتيجية بقاء تعوض غياب الدخل والخدمات لكنها لا تلغي عبء الرعاية ولا تعالج هشاشة الوضع القانوني والمعيشي للاجئات.

4. الصحة الجسدية والنفسية بوصفها كلفة غير محسوبة

تتكرر في المقابلات مؤشرات على التدهور الصحي من بينها آلام الظهر والإرهاق المزمن وحساسية العين الناتجة عن الطهي بالفحم والملاريا والتيفوئيد وارتفاع ضغط الدم والسكري وفقدان الوزن. غير أن هذه الأعراض لا تظهر في السياسات الاقتصادية بوصفها تكلفة عمل لأنها تنتج غالباً داخل المجال المنزلي أو العمل غير الرسمي، وبذلك تصبح صحة المشاركات جزءاً من الكلفة غير المرئية لتعويض انهيار الخدمات.

كما تكشف الإفادات أن استخدام الأعشاب والعلاجات البلدية لم يكن في جميع الحالات خياراً ثقافياً حراً، بل كان استجابة لارتفاع تكلفة الدواء أو صعوبة الوصول إلى العيادات، لذلك ينبغي تحليل هذه الممارسات بوصفها مؤشراً على فجوة في الحماية الصحية، لا باعتبارها مجرد ممارسة منزلية معزولة.

5. اقتباسات دالة من المقابلات

تساعد الاقتباسات القصيرة على إظهار المعنى التحليلي للتجارب دون تحويل النتائج إلى سرديات مطولة، ففي عبارة "الساعة هنا ما عندها قيمة" تكشف فقدان السيطرة على الزمن في سياق النزوح، بينما تعبر عبارة "شغل اليوم بيومه" عن الانتقال من التخطيط الاقتصادي إلى إدارة البقاء اليومي. أما عبارة "ما عندي راحة معينة ولا وقت مخصص لنفسي" فتلخص غياب الزمن الشخصي وتطبيع الإرهاق.

وتوضح عبارة "أقوم بدور المعلمة لأطفال أختي" انتقال وظيفة التعليم إلى داخل الأسرة، فيما تربط عبارة "مدارس لأطفال اللاجئين وعيادات صحية في كمبالا" بين الرعاية المنزلية وفجوات الخدمات العامة في اللجوء الحضري. أما عبارة "الجامعة مؤجلة" فتكشف أن ضريبة الصمود لا تظهر فقط في زيادة العمل، بل أيضاً في تعطيل المستقبل.

6. التحليل المقارن والتقاطعي بين الحالات

يبين التحليل المقارن أن أثر الحرب على عمل الرعاية غير المدفوع لم يكن واحداً لدى جميع المشاركات، بل اختلف بحسب الموقع الجغرافي والوضع الأسري والعمر والحالة الصحية وإمكانية الوصول إلى الخدمات أو الدخل. ففي مخيم كرياندنقو ارتبط عبء الرعاية بمنظومة اللجوء والمساعدات المحدودة أو المتقطعة، بينما واجهت المشاركات في كمبالا كلفة أعلى للخدمات الصحية والتعليمية في بيئة حضرية تتطلب دخلاً نقدياً مستمراً. أما المشاركات داخل السودان فقد برزت لديهن صعوبة الوصول إلى الأمن والغذاء والماء والدخل اليومي في ظل انهيار الأسواق والخدمات.

وتوضح المقارنة أن النوع الاجتماعي لا يعمل وحده كعامل تفسير. فحالة الأرملة أو المعيلة تختلف عن حالة الشابة غير المتزوجة التي تواجه قيوداً أسرية على العمل، وتختلف كذلك عن حالة اللاجئة التي تعيش مع مرض مزمن في مدينة مرتفعة التكاليف، وبذلك يتقاطع النوع الاجتماعي مع النزوح والفقر والحالة الصحية والعمر والموقع الجغرافي والتعليم والوضع القانوني في البلد المضيف.

ومن منظور التقاطعيّة، لا ينبغي قراءة المشاركات ككتلة واحدة. في (ح م ص) و(خ م) تمثلان نمط الرعاية المرتبط بالبقاء الجسدي المباشر داخل السودان، بينما تمثل (ر م) و(ح ع ا) نمط الرعاية في سياق مخيم اللجوء، حيث تتداخل المساعدات المحدودة مع العمل اليدوي والصحة الهشة. أما (ك ا) فتمثل نمط اللاجئة الحضرية التي تتحمل كلفة التعليم والعلاج في سوق نقدي، فيما تكشف (ي س ي) وجهاً آخر للحرمان يتمثل في تعليق التعليم ومنع الاستقلال الاقتصادي، لا في زيادة العمل اليدوي وحدها.

7. الرعاية غير المدفوعة كدعم غير معلن للاقتصاد

تسمح هذه النتائج بقراءة اقتصاد الرعاية بوصفه جزءاً من الاقتصاد الكلي للحرب لا مجرد شأن منزلي. فعندما تنهار مؤسسات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية لا تختفي كلفة هذه الخدمات، بل تنتقل إلى الأسر وبصورة خاصة إلى النساء داخل العينة، وبهذا المعنى يعمل العمل غير المدفوع كآلية امتصاص للصدمات الاقتصادية لأنه يعوض تراجع الإنفاق العام وانقطاع الدخل وارتفاع أسعار الغذاء والدواء والطاقة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تؤدي هذه العملية إلى ثلاث نتائج مترابطة.

أولاً" تخفي الحسابات الرسمية جزءاً كبيراً من العمل الضروري لاستمرار المجتمع، لأن الرعاية المنزلية لا تظهر في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تحد أعباء الرعاية من قدرة المشاركات على العمل المأجور أو التعليم أو تطوير مشاريع مستقرة، ما يقلل من مشاركتهن الاقتصادية المستقبلية.

ثالثاً: يؤدي تحميل الأسر كلفة الخدمات المنهارة إلى توسيع الفقر، لأن الأسرة تدفع ثمن الصحة والتعليم والغذاء من زمن النساء وجهدهن وصحتهن قبل أن تدفعه نقداً.

لذلك فإن إدماج اقتصاد الرعاية في سياسات التعافي ليس مطلباً اجتماعياً جانبياً، بل شرط اقتصادي. فإعادة بناء الاقتصاد السوداني بعد الحرب لا يمكن أن تقوم فقط على إعادة تأهيل الطرق والأسواق والمؤسسات المالية، بل يجب أن تشمل إعادة توزيع كلفة الرعاية عبر خدمات عامة وحماية اجتماعية ودعم نقدي وبرامج رعاية أطفال، وخدمات صحية وتعليمية تقلل الزمن غير المدفوع الذي تتحمله النساء والأسر.

8. ترويض العدم: الابتكار القسري في مواجهة الانهيار

تكشف المقابلات أن المشاركات طورن استراتيجيات متعددة للتكيف مع انهيار الخدمات، مثل استخدام العلاجات البلدية والتعليم المنزلي والطبخ الجماعي وصناديق الادخار النسوية. غير أن الدراسة تتعامل مع هذه الاستراتيجيات بوصفها ابتكاراً قسرياً لا بديلاً مستداماً عن السياسات العامة. فهي تخفف الصدمة اليومية لكنها قد تعيد تثبيت العبء على النساء إذا لم ترافقها تدخلات مؤسسية تعيد توزيع الرعاية والمسؤولية بين الدولة والمجتمع والأسرة.

وبذلك لا تقدم هذه النتائج سردية تمجيدية لقدرة النساء على الاحتمال، بل تكشف أن "ترويض العدم" هو استجابة اضطرارية لفراغ الخدمات. فالقدرة على ابتكار حلول منزلية للصحة والتعليم والغذاء لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة لترك النساء يدِرن الانهيار وحدهن.

الفصل الثامن: مناقشة النتائج

مناقشة النتائج

تظهر نتائج المقابلات أن مفهوم "ضريبة الصمود" لا يشير إلى تجربة فردية معزولة ولا يمكن اختزاله في زيادة الأعمال المنزلية بعد الحرب، بل يكشف عن آلية اقتصادية واجتماعية تنتقل من خلالها كلفة انهيار الدولة والأسواق والخدمات العامة إلى الأسر، ثم يعاد توزيعها داخل الأسرة بصورة غير متكافئة بحيث تتحمل النساء المشاركات في الدراسة الجزء الأكبر من العمل غير المأجور والرعاية اليومية.

أولاً: خصخصة الأزمة وترحيل كلفة الدولة إلى المنزل

تشير الحالات الثماني إلى أن تراجع الخدمات العامة لم ينتج فراغاً محايداً، بل أدى إلى انتقال فعلي لعدد من وظائف الدولة والسوق والمنظمات الإنسانية إلى المجال المنزلي. فعندما لا تتوفر العيادات أو ترتفع كلفة الدواء تتحول المشاركة إلى مقدمة رعاية صحية أولية، وعندما تتعطل المدارس أو تصبح غير ملائمة لغوياً أو مادياً، تتحول إلى معلمة بديلة، وعندما ينقطع الدخل أو تتقلص المساعدات تتحول الأسرة إلى وحدة إنتاج صغيرة داخل البيت أو المخيم أو السوق الهامشي.

بهذا المعنى لا تمثل الرعاية غير المدفوعة مجرد استجابة أسرية للأزمة، بل تصبح آلية لتعويض الانهيار المؤسسي، فالمنزل في هذه الحالات، لم يعد فضاءً خاصاً منفصلاً عن الاقتصاد، بل تحول إلى موقع لإدارة الغذاء والصحة والتعليم والدخل والرعاية النفسية في ظل غياب الحماية العامة.

ثانياً: التقاطعية كمدخل لفهم اختلاف التجارب

تكشف الدراسة أن المشاركات لم يتأثرن بالحرب بالطريقة نفسها. فالأرملة أو المعيلة لا تواجه العبء ذاته الذي تواجهه الطالبة التي انقطع تعليمها، واللاجئة في كمبالا لا تواجه بالضرورة التحديات نفسها التي تواجهها النازحة داخل السودان أو المقيمة في مخيم كرياندنقو، لذلك يوضح التحليل التقاطعي أن عبء الرعاية يتشكل عبر تداخل النوع الاجتماعي مع الفقر والنزوح واللجوء والمرض المزمن وفقدان الممتلكات والوضع القانوني والقيود الأسرية على العمل.

ولهذا التباين أهمية منهجية وسياساتية لأنه يمنع التعميم غير الدقيق عن النساء كفئة واحدة، فبعض المشاركات يعانين من فقر وقت ناتج عن كثافة العمل الجسدي، وبعضهن يواجهن فقر فرص مرتبطاً بتعليق التعليم أو منع العمل، بينما تتحمل أخريات ضغطاً نقدياً في مدن اللجوء، حيث تتحول الصحة والتعليم إلى خدمات مدفوعة تفوق القدرة اليومية على الدفع، وبذلك لا يفسر النوع الاجتماعي وحده حجم العبء، بل يتفاعل مع الموقع الجغرافي والوضع الأسري والحالة الصحية وفرص الدخل وطبيعة الإقامة ومدى توفر الخدمات، وهذا ما يجعل تجربة الرعاية في مخيم اللجوء مختلفة عن تجربة الرعاية في النزوح الداخلي، ومختلفة كذلك عن تجربة اللاجئة الحضرية أو الشابة التي تعطل مسارها التعليمي.

ثالثاً: العمل غير المأجور كركيزة خفية للاقتصاد الكلي

من منظور الاقتصاد الكلي، لا يمكن فصل العمل غير المأجور عن مؤشرات الانكماش الاقتصادي وتراجع الدخل وارتفاع كلفة المعيشة، فكل ساعة تقضيها مشاركة في جلب الماء أو رعاية مريض أو تعليم طفل أو البحث عن بديل غذائي، تمثل في الواقع تعويضاً لخدمة كان ينبغي أن توفرها الدولة أو السوق أو المنظمات الإنسانية، ومع ذلك يظل هذا العمل خارج الحسابات الاقتصادية الرسمية، فلا يظهر في الناتج المحلي الإجمالي ولا في موازنات التعافي ولا في خطط إعادة الإعمار.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن تجاهل الرعاية غير المدفوعة قد يؤدي إلى قراءة ناقصة للتعافي الاقتصادي، فقد تتحسن بعض مؤشرات السوق أو الإنتاج بينما تظل الأسر قائمة على استنزاف زمن النساء وصحتهن وجهدهن غير المدفوع، ومن ثم فإن أي سياسة تعاف لا تقيس فقر الوقت ولا تعالج كلفة الرعاية ستعيد إنتاج الأزمة داخل الأسر حتى إذا أُعيد بناء بعض المؤسسات الرسمية، لذلك فإن الاعتراف باقتصاد الرعاية ليس مطلباً اجتماعياً جانبياً، بل شرط لفهم الاقتصاد السوداني في زمن الحرب وما بعدها. فالرعاية غير المدفوعة تعمل كدعم غير معلن للاقتصاد، لأنها تمتص جزءاً من آثار انهيار الخدمات العامة لكنها تفعل ذلك عبر تحميل النساء كلفة غير مرئية من الصحة والزمن والفرص.

رابعاً: من الصمود إلى المساءلة

تدعو نتائج الدراسة إلى الحذر من الخطاب الذي يمجد الصمود دون مساءلة كلفته، فالصمود كما يظهر في هذه العينة ليس مورداً لا نهائياً، بل ممارسة يومية مكلفة تدفع من الصحة والزمن والتعليم والراحة والاستقلال الاقتصادي، ولذلك فإن تحويل الصمود إلى سياسة ضمنية يعني مطالبة النساء بمواصلة تعويض الانهيار دون اعتراف أو حماية أو أجر، ومن هنا تقترح الدراسة الانتقال من الاحتفاء الأخلاقي بالصمود إلى مساءلة الشروط التي جعلت هذا الصمود ضرورياً أصلاً. فالنساء المشاركات لم يخترن تحمل أعباء إضافية بوصفها خياراً حراً، بل وجدن أنفسهن أمام فراغ مؤسسي ومعيشي فرض عليهن ابتكار حلول يومية للبقاء، لذلك لا ينبغي أن تتحول قدرة النساء على إدارة الأزمة إلى ذريعة لاستمرار غياب الدولة أو ضعف السياسات العامة.

وبناءً على ذلك فإن تفكيك "ضريبة الصمود" يتطلب الاعتراف بعمل الرعاية غير المأجور وقياس كلفته الزمنية والصحية والاقتصادية، وإدماجه في سياسات التعافي والحماية الاجتماعية وإعادة الإعمار. فالتعافي العادل لا يعني فقط إعادة بناء المؤسسات والأسواق، بل يعني أيضاً إعادة توزيع كلفة الرعاية حتى لا تستمر النساء في دفع ثمن الحرب من أجسادهن وزمنهن ومستقبلهن.

الفصل التاسع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

تخلص الدراسة إلى أن عينة المقابلات تكشف نمطاً متكرراً يتمثل في انتقال جزء معتبر من كلفة الحرب والانهيار المؤسسي إلى المجال المنزلي، حيث تحملت النساء المشاركات جانباً كبيراً من هذه الكلفة عبر أعمال رعاية غير مدفوعة وغير مرئية، ولا تسمح طبيعة العينة النوعية بتعميم النتائج إحصائياً على جميع النساء السودانيات، لكنها تقدم مؤشرات تحليلية مهمة حول العلاقة بين الحرب وفقر الوقت والعمل غير المأجور والاقتصاد الكلي. (8) (6) (2)

وتبين النتائج أن الرعاية في سياقات النزوح واللجوء لم تعد نشاطاً منزلياً خاصاً فحسب، بل تحولت إلى آلية اجتماعية واقتصادية لتعويض انهيار الخدمات العامة، وقد ظهر ذلك في التعليم المنزلي والعلاج البديل والعمل اليومي الهش وشبكات الادخار والتضامن وإدارة الغذاء والماء والطاقة، غير أن هذه الآليات رغم دورها في دعم بقاء الأسر تحمل كلفة صحية وزمنية ونفسية كبيرة على المشاركات. كما يوضح التحليل المقارن أن عبء الرعاية يتغير بحسب الموقع والسياق، فالنازحات داخل السودان يواجهن تحديات ترتبط بالأمن والغذاء والماء والدخل اليومي، بينما تواجه اللاجئات في المخيمات تحديات متصلة بالمساعدات المحدودة والخدمات المتقطعة، وتواجه اللاجئات في المدن كلفة نقدية أعلى للتعليم والعلاج والسكن، وتكشف

حالات الشابات أن "ضريبة الصمود" قد تظهر أيضاً في تعطيل التعليم وتأجيل المستقبل لا في العمل المنزلي المكثف وحده، ومن ثم تؤكد الدراسة أن إدماج اقتصاد الرعاية في سياسات التعافي وإعادة الإعمار ليس مطلباً اجتماعياً جانبياً، بل شرط لفهم التكلفة الحقيقية للحرب، فالتعافي الذي لا يأخذ في الاعتبار فقر الوقت والعمل غير المدفوع والكلفة الصحية والنفسية للرعاية، قد يعيد إنتاج الأزمة داخل الأسر حتى بعد تحسن بعض المؤشرات الرسمية. [8] [6]

التوصيات

1. قياس اقتصاد الرعاية في خطط التعافي

توصي الدراسة بإدراج مؤشرات فقر الوقت والعمل غير المدفوع ضمن تقييمات الاحتياج الإنساني وخطط التعافي الاقتصادي بما يسمح بفهم الكلفة الفعلية التي تتحملها الأسر والنساء خارج الحسابات الرسمية.

2. تخفيف عبء الرعاية عبر خدمات عامة مباشرة

ينبغي أن تشمل برامج التعافي خدمات رعاية الأطفال ومراكز التعليم البديل والعيادات المتنقلة والمياه الآمنة ومصادر الطاقة النظيفة، لأن هذه الخدمات تقلل الزمن غير المدفوع الذي تتحمله النساء داخل المنازل والمخيمات.

3. دعم الدخل دون مضاعفة العبء

ينبغي تصميم برامج التمويل الصغير والدعم النقدي للنساء بطريقة تراعي عبء الرعاية القائم حتى لا تتحول المشاريع الصغيرة إلى طبقة إضافية من العمل فوق أعباء المنزل والرعاية.

4. اعتماد مقاربة تقاطعية في الاستجابة

توصي الدراسة بتصميم تدخلات مختلفة للنازحات واللاجئات في المخيمات واللاجئات في المدن والأرامل والشابات والنساء المصابات بأمراض مزمنة، بدلاً من اعتماد نموذج واحد للتدخل النسوي أو الإنساني.

5. ربط الرعاية بالاقتصاد الكلي

ينبغي أن تتعامل خطط إعادة الإعمار مع الرعاية غير المدفوعة باعتبارها جزءاً من البنية الاقتصادية للتعافي لا قضية اجتماعية هامشية، ويشمل ذلك الاعتراف بقيمتها في السياسات العامة والحماية الاجتماعية والموازنات المحلية والوطنية.

6. إدماج اقتصاد الرعاية في العدالة الانتقالية

توصي الدراسة بإدماج الأضرار الزمنية والنفسية والاقتصادية الناتجة عن العمل غير المدفوع في مسارات العدالة الانتقالية والتعويض باعتبارها جزءاً من كلفة الحرب التي لا تظهر في الخسائر المادية المباشرة.

7. تعزيز المشاركة المباشرة للنساء في تصميم السياسات

توصي الدراسة بإشراك النساء النازحات واللاجئات ومقدمات الرعاية في تصميم برامج التعافي والحماية الاجتماعية حتى لا تبنى التدخلات على افتراضات عامة، بل على فهم مباشر للزمن والجهد والكلفة التي تتحملها النساء في الحياة اليومية.

فقرة ختامية

لا تسعى هذه الدراسة إلى تمجيد صمود النساء المشاركات، بل إلى تفكيك شروط هذا الصمود وكشف كلفته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فحين يصبح استمرار الحياة اليومية معتمداً على زمن غير مدفوع وصحة مستنزفة وتعليم مؤجل وأحلام مؤجلة، فإن التعافي لا يبدأ بإعادة بناء المؤسسات وحدها، بل بإعادة توزيع عبء الرعاية والاعتراف به كجزء من

الاقتصاد والسياسة والعدالة، وبهذا المعنى فإن إنصاف النساء لا يتحقق بالاحتفاء بقدرتهن على الاحتمال، بل ببناء سياسات تقلل الحاجة إلى هذا الاحتمال أصلاً.

الفصل العاشر: الملاحق

الملحق (أ): دليل أسئلة المقابلات

استخدم هذا الدليل في إجراء مقابلات شبه مهيكلة مع مشاركات سودانيات في سياقات النزوح واللجوء، بهدف فهم أثر الحرب على عمل الرعاية غير المدفوع وفقر الوقت والدخل والصحة والتعليم واستراتيجيات التكيف اليومية، وقد طُرحت الأسئلة بصورة مرنة تراعي سياق كل مشاركة مع الالتزام بسرية الهوية والموافقة المستنيرة.

1. كيف كان يبدو يومكِ العادي قبل الحرب من حيث العمل داخل المنزل وخارجه؟
2. كيف تغير جدولك اليومي بعد الحرب أو النزوح أو اللجوء؟
3. ما المهام الجديدة التي أصبحت تقومين بها الآن ولم تكن ضمن مسؤولياتك سابقاً؟
4. كم تقضين تقريباً من الوقت يومياً في الطبخ، والتنظيف، والغسيل، وجلب الماء أو الوقود، ورعاية الأطفال أو المرضى؟
5. هل لديك وقت كافٍ للراحة أو الاهتمام بنفسك؟ وكيف تصفين علاقتك بالوقت الآن؟
6. كيف تحصل الأسرة حالياً على الغذاء، والماء، والدواء، والطاقة أو الوقود؟
7. ماذا تفعلين عند مرض أحد أفراد الأسرة؟ وهل تستخدمين علاجات منزلية أو بدائل بلدية بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية؟
8. كيف أثرت الحرب أو اللجوء على تعليمك أو تعليم الأطفال؟ وهل تقومين بأي دور تعليمي داخل المنزل؟
9. هل كان لديك عمل مدفوع الأجر قبل الحرب؟ وهل تعملين حالياً للحصول على دخل؟
10. هل ساعدك العمل الحالي في تخفيف الأزمة، أم أضاف عبئاً جديداً إلى جانب أعمال الرعاية؟
11. كيف تديرين احتياجات الأسرة في ظل نقص الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة؟
12. هل أثرت أعباء الرعاية والعمل اليومي على صحتك الجسدية أو النفسية؟ وكيف يظهر ذلك؟
13. ما الطرق أو الحلول التي ابتكرتِها لتسيير الحياة اليومية في ظل نقص الخدمات والموارد؟
14. هل تعتمدين على أشكال من التضامن، مثل الطبخ الجماعي، صناديق الادخار، تبادل المساعدة، أو دعم نساء أخريات؟
15. هل تشعرين أن عمل الرعاية الذي تقومين به ينظر إليه كعمل حقيقي ومقدر داخل الأسرة أو من قبل المجتمع والمنظمات؟
16. هل تمنعك أعباء الرعاية من التفكير في المستقبل، أو العودة للتعليم، أو العمل، أو بناء استقلال اقتصادي؟
17. ما الخدمة أو الدعم الذي إذا توفر سيخفف عنكِ جزءاً كبيراً من التعب اليومي؟
18. ما الرسالة التي تودين توجيهها إلى منظمات الإغاثة وصناع القرار بشأن تعب النساء وعمل الرعاية غير المرئي في زمن الحرب؟

الملحق (ب): نموذج الموافقة على المشاركة في البحث

يتضمن نموذج الموافقة توضيحاً لغرض الدراسة، وطبيعة المشاركة، وضمانات السرية وخصوصية البيانات وحق المشاركة في الانسحاب أو الامتناع عن الإجابة، إضافة إلى خيار الموافقة أو عدم الموافقة على تسجيل الصوت واستخدام الاسم الحقيقي أو الرمز البديل.

ملاحظة حول المقابلات

استندت الدراسة إلى ثماني مقابلات نوعية مع مشاركات سودانيات في سياقات النزوح الداخلي واللجوء. وقد جرى استخدام رموز بديلة بدلاً من الأسماء الحقيقية حفاظاً على سرية الهوية، كما لم تُدرج النصوص الكاملة للمقابلات ضمن الملاحق تجنباً لكشف أي معلومات شخصية أو مكانية قد تُعرّض المشاركات لأي مخاطر اجتماعية أو أمنية. واعتمد التحليل على خلاصات المقابلات والاقتباسات القصيرة المدمجة في فصل النتائج.

الفصل الحادي عشر: قائمة المراجع

قائمة المراجع الرئيسية

1. Ali, N. M. (2015). Gender, race, and Sudan's exile politics: Do we all belong to this country? Lexington Books.
2. Bhattacharya, T. (Ed.). (2017). Social reproduction theory: Remapping class, recentering oppression. Pluto Press.
3. Burns, J. G. (2025). Gendered extraction in Sudan: A feminist political economy perspective. Third World Quarterly.
4. Economic Research Forum (ERF). (2023). Women’s economic empowerment in Sudan: Assets and agency. Cairo: Economic Research Forum. https://erf.org.eg/app/uploads/2023/12/1703420643_239_1292078_1697.pdf
5. Ibnouf, F. O. (2008). Impact of World Bank and IMF policies on rural women's human rights in Sudan. Journal of Gender Studies.
6. International Organization for Migration (IOM). (2024). Displacement Tracking Matrix: Sudan crisis response.
7. ResearchGate. (2024). Gender, work, and time use in the context of a low-income agrarian economy: The case of Sudan. https://www.researchgate.net/publication/377773455_Gender_Work_and_Time_Use_in_the_Context_of_a_Low-Income_Agrarian_Economy_The_Case_of_Sudan
8. UN Women. (2024). Landscape of care work in Sudan. Khartoum: UN Women. https://africa.unwomen.org/sites/default/files/2024-06/landscape_of_care_-_sudan.pdf